الدور السياسي لحزب الاخاء الوطني في العراق من (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ١٥ آذار ١٩٣٥)

أ.م.د. علي حسين علي عماد خميس حمزة منسي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

يعتبر حزب الإخاء الوطني آخر الأحزاب السياسية التي ظهرت في عهد الإنتداب البريطاني على العراق والذي أجيز في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، لعب حزب الإخاء الوطني دوراً بارزاً في الضغط على القرارات التي أعقبت الوزارة الأخصائية بهدف إسقاطها سياسياً، حيث ظهر ذلك واضحاً أثناء مقاطعة شركة تنوير الكهرباء في العاصمة وتحشيد الرأي العام ضدها في عهد وزارة جميل المدفعي الأولى كما يعد أول من استخدم العشائر في الضغط على الوزارات المتتالية كما هو الحال في وزارة جميل المدفعي الأولى من (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ٣ شباط ١٩٣٤) والثانية من (٢١ شباط ١٩٣٤ – ٢٥ أب ١٩٣٤) ووزارة علي جودة الأيوبي الأولى من (٢٧ أب ١٩٣٤– ٢٣ شباط ١٩٣٥) والوزارة المدفعية الثالثة من (٤ آذار ١٩٣٥– ١٥ آذار ١٩٣٥).

Abstract

National Ik'aa (fraternity) Party regarded as the last political party that appeared in the era of Iraq's British mandate. That party legalized in 25 on November in the year 1930; this party had really a great role concerning the effect that came from pressing on the ministries which showed after Ik'aa (fraternity) ministry. The goal of those ministries were falling Ik'aa (fraternity) ministry politically. This fact appeared clearly when Tanweer and electricity company in the capital broke away with it; thus reason made the people demonstration. That event took place in Jameel Almadfa'i first ministry (from 9 November 1933 – 3rd February 1934) that man considered the first man whom the tribes were used against his first ministry and his second ministry (from 21 of February 1934– 25 August 1934) , as it occurred in Jameel Almadfa'i's second

ministry and Ali Jawdat AlAyoubi's one (from 27 August 1934– 23 February 1935). Jameel Almadfa'i's third ministry (from 4 March 1935– 15 March 1935).

أولا – ظهور حزب الإخاء الوطني على الساحة السياسية العراقية :

ظهرت الأحزاب السياسية العلنية العراقية في عهد الانتداب البريطاني بعد أن أصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ٢ تموز ١٩٢٢ قانون الجمعيات[١].

بدأ حزب الإخاء الوطني وهو أخر الأحزاب العلنية التي ظهرت في عهد الانتداب البريطاني عمله السياسي ككتلة معارضة داخل البرلمان وخارجه أطلق عليها اسم (الكتلة الإخائية)[٢]، وانبثقت منها هيئة مؤسسة قدمت طلباً إلى وزارة الداخلية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ لإجازة حزب سمي بـ (الإخاء الوطني)[٣]، وقد نتج عن سياستها المعارضة للحكومة حدوث تقارب بينها وبين الحزب الوطني العراقي[٤]، توج هذا التعاون بتوقيع وثيقة بتاريخ ٢١ و٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ سميت بـ (وثيقة التآخي)[٥]، وتضمنت ما يلي:

١– إن المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.

٢– إن المجلس الحالي يجب إن يُحل لأنه لا يمثل البلاد.

٣– إن الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الأساسيين أعلاه[٦].

استمر التعاون السياسي المعارض للحكومة بين الحزبين حتى بعد إجازة حزب الإخاء الوطني بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ من قبل وزارة الداخلية[٧]، إلا إن هذا التعاون انتهى بعد تسلم الإخائيين السلطة في ٢٠ آذار ١٩٣٣[٨]، إذ تولى رئاسة الوزراء رشيد عالي الكيلاني[٩]، لكن الأخير قدم استقالة وزارته بتاريخ ٩ أيلول ١٩٣٣[١٠]، حسب الدستور العراقي في يوم تتويج الأمير غازي[١١]، الذي تولى عرش العراق بعد وفاة والده الملك فيصل[١٢].

كلف الإخائيون بتأليف وزارة ثانية برئاسة رشيد عالي الكيلاني للفترة من (٩ أيلول ١٩٣٣ – ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣)[١٣]، وكما واضح لم تدم هذه الوزارة طويلاً بسبب رفض الملك غازي حل المجلس النيابي بسبب تأثير البلاط عليه[١٤].

ثانياً– دور الحزب السياسي في عهد الوزارة المدفعية الأولى:

بعد استقالة وزارة الكيلاني مضت عدة أيام، إلى أن كلف الملك غازي جميل المدفعي بتأليف وزارته الأولى بين (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ – ٢١ شباط ١٩٣٤)[١٥].

كان منهاج الوزارة المدفعية الأولى خالي من كل ما هو جديد على الساحة السياسية العراقية، إذ أكد أن هدف الوزارة الخارجي هو المحافظة على أواصر الصداقة القائمة مع الدول الأخرى، أما هدفها الداخلي فهو تأمين روح الطمأنينة لدى الشعب والقيام بالمشاريع الاقتصادية[١٦]، وعلى الرغم من قوة أعضاء وزارته، إلا أن سرعان ما دب الخلاف فيما بينهم منذ الأيام الأولى من تأسيسها، لا سيما حول المشاريع الاقتصادية والخطط الواجب السير عليها[١٧]، فضلاً عن الخطأ الذي وقع فيه جميل المدفعي في اعتماده على الكتلة النيابية في المجلس وعدم تشكيل حزب يدعم حكومته[١٨].

كان باكورة عمل الوزارة جميل المدفعي هو إصدار قرار بعدم السماح بإجازة أي جمعية أو أي فرع لحزب دون موافقة وزارة الداخلية، وإلغاء المنشور المرقم (٤٥٩٨) الصادر في ٢٧ آذار ١٩٣٣، والذي أعطى للمتصرفين حق إجازة الجمعيات وفروع الأحزاب، مما أثار حفيظة الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الإخاء[١٩]، فضلاً عن أن هذه الوزارة جاءت على أنقاض الوزارة الإخائية، لهذا أصبحت عرضة لهجمات الإخائيين منذ اليوم الأول لممارسة مهامها، لذا انتقد الإخائيون منهاج الوزارة سواء كان ذلك على صعيد مجلس النواب والأعيان، أو في الصحافة[٢٠].

بدأ حزب الإخاء الوطني فرع بعقوبة بفتح صفوف لتدريس الأُميين، من أجل كسب قاعدة جماهيرية كبيرة، ونشر التعليم بين أفراد المجتمع[٢١]. فضلاً عن قيام شعبة الحزب في الموصل بعقد اجتماع له في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٣ هدفه نصرة الشعب الفلسطيني، وتعبئة الجماهير ضد الحكومة، وقد ألقيت فيها الخطب السياسية التي نددت بموقف الحكومات العربية السلبي من القضية الفلسطينية خصوصاً موقف الحكومة العراقية[٢٢].

استغل الإخائيون قضية مقاطعة شركة تنوير الكهرباء وذلك من اجل زيادة الضغط على الحكومة[٢٣]، إذ نشرت جريدة الإخاء الوطني بيان نقابة اتحاد العمال بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، الذي حث على المقاطعة لإجبار الشركة للخضوع لمطالب الجماهير[٢٤].

أدركت الشركة أن حزب الإخاء له يد في المقاطعة ، لذلك طلبت منه نشر تصريح من قبلها في جريدة الإخاء الوطني مفاده "إن أحد مدراء الشركة قادم إلى بغداد للقيام بدورة تفتيشية وأن المفاوضات مع الحكومة مستمرة للوصول إلى الحلول المرضية لجميع الأطراف"[٢٥]، كما إن الوزارة المدفعية أدركت بأن المقاطعة أخذت طابعاً سياسياً أكثر مما هو

اقتصادي، لهذا قامت بإصدار بيان أكدت فيه وقوفها مع الأهالي، وأن المفاوضات جارية مع الشركة للوصول إلى الحلول المناسبة للطرفين، وأكدت بأن أسعار الوحدة قليل بالنسبة لأسعارها في الأقطار المجاورة[٢٦]، وفي السياق نفسه، أعلن الإتحاد العام لنقابات العمال أن يوم ٥ كانون الأول ١٩٣٣ موعداً لإنطلاق المقاطعة العامة للشركة[٢٧]، بالمقابل أخذت الوزارة موقفا متشددا ضد مروجي المقاطعة، وكان أول قرار أصدرته غلق جريدة (الإخاء الوطني) بتاريخ ٤ كانون الأول ١٩٣٣، لمدة عشرة أيام[٢٨]، ثم أعقبتها بقرار أخر يوم ٧ كانون الأول من العام نفسه، القاضي بغلق جريدة الأهالي لمدة ثلاثة أشهر[٢٩].

وجدت الحكومة بأن الوضع أصبح أكثر تأزماً، لهذا أصدرت قراراً في ٩ كانون الاول ١٩٣٣، بتأليف لجنة لمراجعة شركة تنوير الكهرباء من ناحية الأجور وساعات التنوير ومقدار الأرباح ٩ في كانون الأول ١٩٣٣[٣٠]، وقد رشحت وزارة الداخلية رئيس المفتشين الإداريين عبد العزيز القصاب[٣١]، عضواً فيها وأعلنت أنه ممثل لها[٣٢].

كان الإخائيون على الرغم من انشغالهم بمقاطعة شركة الكهرباء إلاّ أن فعالياتهم في الألوية الأخرى مستمرة ، إذ شاركت شعبة الحزب في الموصل في انتخابات المجلس البلدي بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٣، واستطاعت من الفوز بخمسة مقاعد[٣٣].

قرر وزير الاقتصاد والمواصلات رستم حيدر[٣٤]، استدعاء محمد صالح القزاز[٣٥]، عميد اتحاد نقابات العمال، وطلب منه إنهاء المقاطعة خصوصاً بعد أن تبين له أن للأحزاب يداً فيها، لكن الأخير رفض، وأدى ذلك إلى إصدار قرار في ١٧ كانون الأول ١٩٣٣، والقاضي بإلقاء القبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه، وإبعادهم لمدة ستة أشهر إلى السليمانية[٣٦].

عقدت اللجنة العليا لحزب الإخاء الوطني اجتماعا في دار ياسين الهاشمي بتاريخ ٢كانون الثاني ١٩٣٤[٣٧]، لدراسة الحالة السياسية للبلاد والوضع المتأزم من جراء مقاطعة شركة الكهرباء، مع وضع الخطط لزيادة الضغط على الحكومة[٣٨].

بدأت الوزارة المدفعية بزيادة وتيرة الإجراءات المتخذة من قبلها لمعالجة مقاطعة الكهرباء، إذ أصدرت قراراً في ٣ كانون الثاني ١٩٣٤ ببدء عمل اللجنة المشكلة من قبلها[٣٩]، إلى جانب قيامها بمهاجمة محرض المقاطعة (حزب الإخاء) من خلال نشرها مقالا في جريدة (الطريق) التابعة لها، والتي أوضحت من خلالها حالة التمزق والاستقالات التي كان يعيشها

حزب الإخاء خاصة في أربيل، وفي ضوء ذلك رد الحزب على هذه الإتهامات من خلال نشره مقالة في جريدة الإخاء الوطني بتاريخ ١٠كانون الثاني ١٩٣٤، فضلاً عن مهاجمة الوزارة تحت قبة البرلمان في جلسته بتاريخ ١٠ كانون الثاني من العام نفسه، إذ أكد محمد زكي[٤٠]، في مداخلته أن المحكمة طبقت المادة (٩٠) من أصول المحاكمات بحق المبعدين، لكن الحكومة قررت تطبيق المادة (٢٩) من قانون العقوبات "في حين أن الحكم للمحكمة وحدها وليس للحكومة"[٤١]، أما ضياء يونس[٤٢]، فقد ذكر في مداخلته "أن المادة (٢٩) من قانون العقوبات لا يعني النفي إلى مكان معين بل معناه أن يمنع الشخص من الإقامة في جهات معينة ويخير للإقامة فيما سواها"[٤٣].

لَعِبت شعبة حزب الإخاء الوطني في أربيل دوراً بارزاً في تعبئة الرأي العام بالألوية الشمالية ضد سياسة الحكومة وخصوصاً قضية المبعدين وغيرهما، مما دفع الحكومة إلى إصدار قرار بغلق الشعبة في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٤، مما أدى ذلك إلى احتجاج حزب الإخاء الوطني وقرر عدم المشاركة في انتخابات الشاغرة للمجالس البلدية في بغداد والديوانية[٤٤].

كان لإبعاد محمد صالح القزاز ورفاقه إلى السليمانية والوعود التي قطعتها الوزارة خصوصا بعد تشكيل اللجنة الوزارية للنظر في مطالب الأهالي، وإعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية لإبعاد أي شخص يهدد أمن وسلامة البلاد إلى مكان بعيد عن سكناه، أدى إلى تهدئة الحال وإنهاء المقاطعة[٤٥].

كان من الأمور التي إتبعتها الوزارة للتخلص من ضغط حزب الإخاء الوطني هو بث الدعايات لشق وحدة الحزب، وهذا ما حصل لفرع الحزب في الحلة، لكن بعد اتضاح الحقيقة أعيد تنظيم هذا الفرع بعد سحب أغلب استقالات أعضائه وعادت الأمور إلى نصابها الطبيعي[٤٦].

أن استمرار الخلاف بين الوزراء حول المشاريع الاقتصادية، ونقمة الأهالي من جراء سياسة الحكومة أثناء المقاطعة وضغط حزب الإخاء الوطني أدى ذلك إلى أن يقدم جميل المدفعي استقالة حكومته في ١٣ شباط ١٩٣٤[٤٧]، والذي وافق عليه الملك غازي بشرط القيام بتسيير أعمال الدولة إلى حين تأليف وزارة جديدة[٤٨].

ثالثاً _ دور الحزب السياسي في عهد الوزارة المدفعية الثانية :

كلف المدفعي بتشكيل وزارته الثانية للفترة من (٢شباط ١٩٣٤– ٢٥ آب ١٩٣٤)[٤٩]، ولم يختلف منهاج هذه الوزارة عن منهاج وزارته الأولى، إذ أكدت في سياستها الاقتصادية ورغم الخلافات السابقة على إنشاء مشروع الغراف[٥٠]، واستمرار الوزارة بسياسة اضطهاد الأحزاب السياسية، إذ أصدرت تعديل لقانون المطبوعات في ٤ آذار ١٩٣٤، والذي حرم بموجبه على الأحزاب إصدار جريدة أخرى في حالة غلق الجريدة الحزبية الأولى مما جعلها في مواجهة الأحزاب السياسية الأخرى[٥١].

قام حزب الإخاء الوطني بهجوم صحفي ضد الوزارة، إذ نشرت جريدة الحزب في ١٩آذار ١٩٣٤ مقالا بعنوان (ما يدعوا الحكومة إلى تعديل قانون المطبوعات)، والذي أكدت فيه أن الهدف منه زيادة الخناق حول الصحف الحزبية[٥٢].

كما نشر ياسين الهاشمي مقالا له بتاريخ ١ نيسان ١٩٣٤ بعنوان (ضياع الاتجاه السياسي) أكد فيه "أن ما يلفت ذهن الناظر في أحوالنا السياسية هو إن بعض هؤلاء المتظاهرين بزي أصحاب المبادئ والغيرة على المصلحة العامة هم منصرفون إلى طعن في رجال الوطنية، الذي قامت وتقوم على أكتافهم المعارضة والدفاع عن قضايا الوطن"[٥٣].

استمرت الوزارة المدفعية الثانية باضطهاد حزب الإخاء، فعندما عزم أقطاب الحزب في الفرات الأوسط إلى تنظيم مظاهرة واجتماع كبير يوم انطلاق ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٣٤، في الرميثة منعتهم السلطات وقرروا قيام ذلك في النجف، إذ اشتركت فيه مختلف شرائح المجتمع ورفعت شعارات معادية للحكومة[٥٤].

قدمت الوزارة المدفعية استقالتها في ٢٥ آب ١٩٣٤ يدفعها ذلك ضعف العناصر الوزارية فيها، مع عدم وجود حزب يدعمها وفشل إدخال عناصر جديدة إليها[٥٥].

رابعاً – دور الحزب السياسي في عهد الوزارة الأيوبية الأولى :

شكل على جودة الأيوبي وزارة للفترة من (٢٧ آب ١٩٣٤ –٢٣ شباط ١٩٣٥) بعد أن كُلف بتشكيلها من قبل الملك غازي على أثرِ استقالةِ وزارة جميل المدفعي[٥٦].

احتوى منهاج الوزارة الأيوبية على ست مواد مشابهة لمنهاج الوزارات السابقة من ناحية احترام أواصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الأخرى والسعي لفرض الأمن والاستقرار وإدارة شؤون الدولة على أسس سلميه واقتصادية لإنماء ثروة البلاد[٥٧].

أدرك الأيوبي منذ اليوم الأول لإشغاله منصب رئاسة الوزراء ان هناك خطين لمعارضته داخل البلاد، الأول: برئاسة نوري سعيد[٥٨]، الذي استطاع كسبه إلى جانبه وجعله وزيرا للخارجية، مع إبقاء منصب رئاسة الديوان الملكي ووكالة وزارة الداخلية بيده في بادئ الأمر[٥٩].

أما الخط الثاني فقط مثله حزب الإخاء الوطني بسبب وقوف الايوبي وراء رفض الملك غازي حل البرلمان مطلب الوزارة الكيلانية الثانية، ومساندته لوزارة المدفعي الأولى والثانية، كونه رئيساً للديوان الملكي[٦٠]، ومن اجل إضعاف معارضة الإخائيين كان لابد من إجراء انتخابات جديدة برلمانية لضمان المجيء بمجلس موالي للحكومة، لذلك استطاع الأيوبي من إقناع الملك غازي، لإصدار قرار في ٤ أيلول ١٩٣٤ بحل المجلس النيابي، مما أثار حفيظة الإخائيين[٦١].

سعت الوزارة الأيوبية لضمان فوز العناصر الموالية لها في الألوية، لذلك أصدرت قراراً في ٦ أيلول ١٩٣٤، نص على نقل وتغيير العديد من المتصرفين خصوصاً في المناطق التي شكل فيها حزب الإخاء الثقل الأكبر[٦٢].

بدأ الإخائيون بشن حملة صحفية ضد الوزارة الأيوبية، إذ نشرت جريدة الإخاء الوطني في ١٠ أيلول ١٩٣٤ مقالاً بعنوان (بعد حل مجلس النواب) انتقدت به الأسباب التي أدت إلى حله، خصوصا أنه قد منح الثقة لأربع وزارات متتالية وأصدر العديد من القوانين المهمة للبلاد[٦٣]، فضلا عن هجمات الجرائد الأخرى وخاصة جريدة (الأهالي) مما دفع الوزارة إلى إصدار أمراً بإغلاقها في ١١ أيلول ١٩٣٤ ولمدة سنة كاملة [٦٤].

أعلن رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية علي جودة الأيوبي في ١٥ أيلول ١٩٣٤ عن بدأ الانتخابات النيابية[٦٥]، وفي الوقت نفسه أعلن حزب الإخاء الوطني مشاركته في الانتخابات، إذ جاء إلى العاصمة أحد ابرز أقطابه في منطقة الفرات الأوسط هو عبد الواحد الحاج سكر[٦٦]، لمناقشة الأمور الانتخابية، وأخذ النصائح والإرشادات ونقلها إلى أنصار الحزب في تلك المناطق[٦٧].

أدرك الملك غازي أن الوضع السياسي بين أقطاب البلاد أصبح متوترا بسبب المجاذبات والمشاحنات الانتخابية، لهذا أصدر أمرا في ٢ تشرين الأول ١٩٣٤ لرئاسة الوزراء بإعطاء أوسمة لتهدئة الخواطر بين الأطراف إلا أن ذلك لم يجد نفعا[٦٨].

بدأ تحرك أقطاب حزب الإخاء الوطني في منطقة الفرات الأوسط منذ يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٣٤، من أجل تعبئة شيوخ المنطقة للوقوف ضد إجراءات الوزارة الأيوبية[٦٩]، ومما زاد الأمر سوءاً ظهور نتائج الانتخابات في ٦ كانون الأول من العام نفسه بفوز ساحق لأنصار الوزارة الأيوبية مقارنة بأعضاء حزب الإخاء الوطني الذي حصلوا على (١٢) مقعد من أصل (٨٨) في المجلس النيابي[٧٠]، إلى جانب إصدار وزارة الداخلية في اليوم نفسه، إجازة (حزب الوحدة الوطنية)[٧١]، وانتخب علي جودة رئيسا له لمساندة وزارته[٧٢].

أثارت هذه النتيجة أقطاب حزب الإخاء الوطني، خصوصا في المناطق القبلية بسبب إبعاد عدد من أعضاء الحزب عن المجلس النيابي الممثلين فيه عن تلك المناطق ومنهم عبد الواحد الحاج سكر، والذي عد ذلك إهانة له[٧٣].

ولد ذلك شعور لدى الإخائيين بأن الحكومة جادة بإسقاطهم سياسياً، مما دفع حزب الإخاء اجراء إتصالات مع اقطابه من رؤساء عشائر الفرات الاوسط عن طريق رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان[٧٤]، والتي توجت بعقد اجتماع في ٧ كانون الأول ١٩٣٤، في دار رشيد عالي الكيلاني في منطقة الصليخ وهي إحدى ضواحي بغداد، حضره ثمانية شيوخ من الفرات الأوسط بزعامة عبد الواحد الحاج سكر ومحسن أبو طبيخ[٧٥]، وقد قرر المجتمعون المباشرة بمعارضة الوزارة الأيوبية والاحتجاج لدى الملك حول مساوئ الوزارة بغية إسقاطها، وإذا حدث خلاف ذلك يتم اللجوء إلى السلاح، ووقع المؤتمرون على وثيقة سميت بـ (العهد المقدس)[٧٦]، التي احتوت على ما يلي:

١- الإخلاص لجلالة الملك إخلاصا مطلقا.

٢- طلب المحافظة على القانون السياسي العراقي وتنفيذ ما سنه البرلمان من قوانيين بحذافيرها حل المنازعات التي تقع لدى القبائل وفق عاداتهم دون الالتجاء إلى الحكومة.

٣- لا يجوز لأحد أن يشترك في الحكم من دون موافقة القائمين بهذا الحلف [٧٧].

عقد مجلس الأمة (النواب والأعيان) اجتماعهم الأول في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤، والقى الملك خطبة بالحضور أوضح فيها سياسة الدولة، وأهم المشاريع التي هي قيد الانجاز والخطط المستقبلية[٧٨].

هاجم الإخائيون الوزارة الأيوبية في مجلس الأعيان، حيث انتقد رشيد عالي الكيلاني الوزارة في مداخلته قائلا "إن الطمأنينة وحسن الإدارة لا ترتكزان على اضطهاد الحقود وإنما

ترتكزان على احترام حريات أبناء البلاد .... إذ لم يسبق أن لواءاً كاملاً بطوله وعرضه لم يمثله احد من أبنائه"[٧٩]، فضلاً عن مهاجمتها داخل مجلس النواب، إذ أكد ياسين الهاشمي بمداخلته" أن الفشل الذي حصل نتيجة هذه التداعيات هو لأننا نؤلف الوزارات بدون تروي وبصورة مستعجلة وبقصد إملاء الكراسي فقط، وإنما قد جعلنا هذه الكراسي أماكن لإجراء تجارب على حساب الأمة"[٨٠]، ونظراً لموقف الإخائيون في مجلس النواب والأعيان، بعث العديد من الأهالي برقيات مؤيدة لموقفهم في صون الحريات الدستورية[٨١].

استغل رؤساء العشائر الموالية لحزب الإخاء الوطني عيد الفطر من أجل تعبئة الرأي العام ضد الوزارة الأيوبية، إذ توجهوا إلى النجف وعقدوا اجتماعاً في دار عبد الواحد الحاج سكر بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٣٥، وقرروا جعل محسن أبو طبيخ وعلوان الياسري[٨٢]، همزة وصل في حزب الإخاء ورجال العشائر المناوئة للوزارة الأيوبية، وكذلك تم إرسال كتاب إلى العلامة محمد حسين كاشف الغطاء[٨٣]، لكسب الدعم الديني[٨٤].

شارك أقطاب حزب الإخاء الوطني في منطقة الفرات الأوسط في المؤتمر الذي عقده محمد حسين كاشف الغطاء بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٥ في النجف، وقرر المجتمعون مساندة مطالب الشعب، وتقديم مضابط خاصة بها إلى الملك غازي وكان هدف الإخائيين زيادة الضغط على الوزارة الأيوبية[٨٥]، وفعلا عقد الاجتماع مع الملك غازي، وقدمت المضابط إليه والتي جاء فيها:

١- حل المجلس النيابي الحاضر وانتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين.

٢- إسقاط الوزارة الحاضرة وإبداله بأخرى تحظى بثقة الشعب[٨٦].

كان رد الوزارة الأيوبية على الإجراءات التي اتخذها الإخائيين سريعاً، إذ أصدرت قراراً في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٥ بغلق جريدة (الإخاء الوطني) لمدة عشرة أيام بحجة نشرها مقالاً أخل بالأمن العام[٨٧]، مع قيامها بفرض إجراءات مشددة على الحفل الذي أقامه المحامون بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٥، على شرف أعضاء مجلس الأعيان ومن ضمنهم الإخائيين، نتيجة لموقفهم المشرف داخل المجلس ضد الوزارة الأيوبية وصونهم الدستور، فضلا عن قيام الشرطة بمحاولة منع الإخائيين من دخول الحفل، إلا أن مساعيها فشلت لكنها قامت باعتقال بعض منظمي الحفل مما أدى إلى احتجاج المحامين لدى الملك غازي[٨٨].

وجد الإخائيون أن العمل السلمي غير مجدي، لهذا أعطوا الضوء الأخضر لأنصارهم في الفرات الأوسط للتحرك المسلح، إذ قام عبد الواحد الحاج سكر بقيادة سبع تجمعات من آل فتله بكامل أسلحتهم في ٨ شباط ١٩٣٥ والسيطرة على عدد من المناطق في أبي صخير الفيصلية التابعة للواء الديوانية[٨٩]، بالمقابل قامت الوزارة الأيوبية بالاستعانة بأنصارها من رؤساء العشائر في منطقة الفرات الأوسط، الذين خرجوا وسيطروا على ضفتي نهر الشامية التابع للواء الديوانية وقاموا برفع شعارات معادية لعبد الواحد الحاج سكر وحزبه في ١١ شباط ١٩٣٥، بقيادة الشيخ رايح العطية[٩٠]، أدى ذلك إلى تزايد حدة الخلاف، لكن صدور فتوى من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ١٨ شباط ١٩٣٥ التي حرمت بموجبها القتال، أدى إلى هدوء الأوضاع بعض الشيء بين الطرفين[٩١].

قام الإخائيون بزيادة الضغط على الوزارة الأيوبية عن طريق مجلس الأعيان، إذ استطاع رشيد عالي الكيلاني من إقناع أحد عشر نائباً من أصل عشرين بعدم حضور جلسات المجلس، مما أدى إلى تأخير المصادقة على العديد من القوانين[٩٢]، ومما ساعد على زيادة وضع الوزارة سوءا الخلاف الذي نشب بين جميل المدفعي وزير الدفاع ونوري السعيد وزير الخارجية حول كيفية التعامل مع الوضع الراهن[٩٣]، فضلاً عن قيام حكمت سليمان بإقناع بكر صدقي[٩٤]، بعدم ضرب التحرك المسلح للإخائيين في منطقة الفرات الأوسط وعصيان الأوامر الوزارية في حالة إصدارها، وعدم جاهزية الجيش[٩٥]، كل تلك العوامل أدت إلى استقالة الأيوبي في ٢٣ شباط ١٩٣٥[٩٦].

خامساً- دور الحزب السياسي في عهد الوزارة المدفعية الثالثة :

ظلت الأوضاع مضطربة في منطقة الفرات الأوسط على الرغم من استقالة علي جودة الأيوبي، إذ وجد الملك غازي إن الإخائيين وحدهم القادرين على إعادة الأمور إلى نصابها، لأنهم السبب الرئيسي في إشعال تلك الفتنة[٩٧]، لهذا عرض الوزارة على ياسين الهاشمي بشروط عدم إدخال الكيلاني وحكمت كعضوين فيها، مع إشراك الأيوبي والمدفعي ونوري السعيد، لكن الهاشمي رفض ذلك العرض بعد أن وجد عدم وجود النية لحل المجلس الذي ضم أكثرية موالية للأيوبي[٩٨].

دفع ذلك الملك غازي إلى اختيار جميل المدفعي لتشكيل وزارته الثالثة للفترة من (٤ آذار ١٩٣٥ – ١٥ آذار ١٩٣٥)[٩٩]، أدى ذلك إلى استمرار التمرد الذي قاده أقطاب حزب

الإخاء الوطني في منطقة الفرات الأوسط بغية إسقاط الوزارة الجديدة والمجيء بوزارة إخائية[١٠٠].

غادر محسن أبو طبيخ العاصمة بغداد بسيارة مشحونة بالأسلحة والأعلام العراقية قاصدا النجف والديوانية، وعندما علمت الشرطة بذلك، أمر وزير الداخلية عبد العزيز القصاب، بإيقافه واستدعائه، وفعلا تم ذلك والتقى معه في ٥ آذار ١٩٣٥، وحاول إقناعه بالعدول عن ذلك، إلا أنه فشل وأكد له أبي طبيخ "بأنها أوامر من حزب الإخاء الوطني"[١٠١].

رافق ذلك قيام عبد الواحد الحاج سكر في ٩ آذار ١٩٣٥، بالسيطرة على منطقة أبي صخير التابعة للواء الديوانية مع أفراد عشيرته آل فتلة، ورفعت الشعارات المنددة بالحكومة[١٠٢].

أدرك المدفعي وجوب اتخاذ إجراءات حازمة ضد التمرد للحيلولة دون امتداده إلى المناطق الأخرى، إذ أصدر أوامره بالتعبئة العسكرية، وفي الوقت نفسه أرسل وزير الداخلية عبد العزيز القصاب في ١٠ آذار ١٩٣٥ إلى منطقة الفرات الأوسط لإقناع العناصر المسلحة للعدول عن الأمر[١٠٣]، تلا ذلك إصدار قرار في ١١ آذار ١٩٣٥ بإغلاق (جريدة البيان)[١٠٤]، لمدة ثلاثة أشهر وهي إحدى الصحف الرديفة لحزب الإخاء الوطني، بحجة إخلالها بالأمن العام[١٠٥].

وجدت الوزارة المدفعية، أن التمرد الذي قاده حزب الإخاء الوطني في زيادة، وأن جميع الإجراءات السابقة لم تجدي نفعا، لهذا أصدرت الوزارة لائحة مرسوم منع الدعايات المضرة، في ١٢ آذار ١٩٣٥ في محاولة للضغط على نشاط الحزب[١٠٦].

كما تم استدعاء وزير الداخلية من قبل رئيس الوزراء من منطقة الفرات الأوسط، وعقد اجتماع وزاري في ١٢ آذار ١٩٣٥، ونتج عنه إصدار قرار استخدام القوة للقضاء على التمرد والاستعانة بالطيران البريطاني لإسناد القطعات العسكرية جوياً[١٠٧].

زاد الإخائيون من نشاطهم المتمرد رغم الإجراءات الحكومية، إذ سيطر عبد الواحد الحاج سكر على جسر أبي سبيع وجسر أبي صخر، كذلك سيطر الإخائي شعلان العطية[١٠٨]، على شطي صدر الدغارة، وقطع خطوط التلفون بين ناحية الفيصلية وأبي صخير، ونسف بعض الجسور لعرقلة دخول القوات العسكرية لمنطقة أبي صخير في حالة المصادمات بين الطرفين، كما أعلنوا في ١٢ آذار ١٩٣٥ عن رفضهم لأية وساطة عشائرية

إلا بشرط إسقاط الوزارة الحاضرة[١٠٩]. عقد عبد الواحد الحاج سكر اجتماع في ١٣ آذار ١٩٣٥ مع كامل محسن أبي طبيخ[١١٠]، إذ أعطيت إليه تعليمات بالخروج مع أفراد عشيرته والسيطرة على ناحية غماس، ولما وصلت الأخبار إلى العشائر الموالية للحكومة في المنطقة، خرج (٤٠٠) مسلح من أفراد تلك العشائر، وتوجه إلى مركز الحكومة لحمايته بقيادة حسين المكوطر[١١١]، وفي الوقت نفسه أرسل عبد الواحد الحاج سكر كتاب احتجاج إلى الملك غازي، أوضح فيه مدى جور الحكومة وطالب بإقالتها[١١٢].

فوجئ المدفعي بعدم موافقة الملك غازي، على استخدام القوة العسكرية ضد القبائل، لاعتبارات عديدة منها: طلب رجال الدين عطف الملك بوقف العمليات العسكرية، وإعطاء المجال لحل المشكلة سلميا[١١٣]، فضلاً عن وجود اختلاف في وجهات النظر داخل الوزارة نفسها، فقد أيد وزير الداخلية عبد العزيز القصاب الحل السلمي خصوصا وأن هذه الأيام قد صادف فيها عيد الأضحى المبارك، وأن استخدام القوة فيها له الأثر السيئ على البلاد[١١٤]، إلى جانب رفض طه الهاشمي[١١٥]، رئيس أركان الجيش اتخاذ أي إجراء عسكري لعدم جاهزية الجيش، وأن اغلب عناصره من أبناء تلك المناطق وأن طبيعة المنطقة الجغرافية الصعبة يعيق تقدم الجيش[١١٦]، ودعي على أثر ذلك المدفعي إلى البلاط الملكي ودار حديث بينه وبين الملك غازي، إذ وجد رغبةً لدى الملك باستقالته، وفعلا تم ذلك في ١٥ آذار ١٩٣٥[١١٧].

الخاتمة:

أولاً: ظهرت الأحزاب السياسية في عهد الإنتداب بعد إصدار قانون الجمعيات في ٢ تموز عام ١٩٢٢ والتي كان آخرها حزب الإخاء الوطني الذي أجيز في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ من قبل وزارة الداخلية.

ثانياً: لعب حزب الإخاء الوطني دوراً بارزاً في مقاطعة شركة تنوير الكهرباء في بغداد والتي بدأت في ٥ كانون الأول ١٩٣٣ من خلال تحرض السكان على المقاطعة من أجل إستجابة الشركة لمطاليبهم في عهد وزارة جميل المدفعي الأولى.

ثالثاً: يعتبر حزب الإخاء الوطني أول من إستخدم العشائر كأداة ضغط على الوزارة من اجل دفعها الى تقديم إستقالتها وهذا ما حصل لوزارة جميل المدفعي الثانية والثالثة ووزارة علي جودة الايوبي الأولى.

الهوامش :

(١) قسم القانون إلى فصلين احتوت على (٢٨) مادة نصت على وجوب اخذ أذن وزارة الداخلية لإجازة أي حزب أو جمعية، ولا يشمل هذا القانون الجمعيات التي تؤسسها الدولة كالجمعيات العلمية أو الفنية، إلى جانب عدم السماح للأجانب بتأسيس إي جمعية داخل العراق، للمزيد من المعلومات ينظر: رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق، ط ١، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٣-٢٤.

(٢) ضمت الكتلة كل من حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي وكتلة الوسط برئاسة رشيد عالي الكيلاني وجزء من حزب التقدم برئاسة ناجي السويدي. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠)، ص ٢٤.٦.

(٣) ضمت الهيئة المؤسسة كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وحكمت سليمان وعلي جودة الأيوبي وكامل الجادرجي وعبد الإله حافظ ومحمد زكي البصري والحاج رمزي بك. جريدة (نداء الشعب)، العدد (٣٠٥)، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ جريدة (العالم العربي)، العدد (٢٠٥٠)، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٤) الحزب الوطني العراقي: أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية بتاريخ ٢ آب ١٩٢٢، وانتخب جعفر أبو التمن عميداً للحزب وكل من احمد الشيخ داود ومولود مخلص وبهجة زينل وحمدي الباجه جي ومحمد مهدي البصير وعبد الغفور البدري أعضاء في الهيئة الإدارية. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨-١٩٥٨، ط ١، (مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠)، ص ٣٥-٣٦.

(٥) وقع الوثيقة كل من جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ومحمود رامز ومولود مخلص وامتنع ناجي السويدي من التوقيع عليها، مدعياً أن توقيعها معناه قطع خط الرجعة على الموقعين إذ لا بد إن يأتي يوم تعتبر فيه هذه المعاهدة المذكورة صكاً يعترف به، لهذا وقع توفيق السويدي بدلاً عنه على الرغم من انه لا ينتمي إلى الحزبين. محمد مهدي كبه مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط ١، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥)، ص ٤٨.

(٦) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، (مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥)، ص ١٥٤.

(٧) جريدة (نداء الشعب)، العدد (٣١٤)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠؛ جريدة (العالم العربي)، العدد (٢٠٥٨)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(٨) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، ارادة ملكية صادرة في ٢٠ اذار ١٩٣٣، وثيقة رقم (٩٩)، ص ١٣٠.

(٩) رشيد عالي الكيلاني: هو رشيد بن عبد الوهاب مراد الكيلاني ولد عام ١٨٨٨ في بغداد، ودرس في مدارسها ثم التحق بمدرسة الحقوق في استانبول وتخرج منها عام ١٩١٤، عين معاون لرئيس كتاب

الولاية بعد عودته الى بغداد وعضواً في دائرة الأوقاف وأصبح احد اعضاء جمعية الاتحاد والترقي، هرب الى الموصل مع الاتراك بعد دخول القوات البريطانية عام ١٩١٧، اذ عين هناك مديراً للأوقاف، وبعد عودته الى بغداد مرة ثانية زاول المحاماة وعين عضواً في محكمة استئناف العراق بتاريخ ١٥ أيار ١٩٢١، ثم أستاذ في كلية الحقوق، للمزيد من المعلومات ينظر: دائرة التقاعد الوطنية، اضبارة رشيد عالي الكيلاني، المرقمة (٣١٠٤٦١٣٠٢٦)، ص ٢٠٣.

(١٠) قيس جواد علي الغريري، رشيد علي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢–١٩٦٥، (دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٦)، ص ٩٢.

(١١) الأمير غازي: هو غازي بن فيصل بن الشريف حسين ولد في مكة بتاريخ ٢١ آذار ١٩١٢ أصبح ولي العهد على عرش العراق، ثم أرسل إلى لندن للدراسة العسكرية عام ١٩٢٨ وتخرج ملازم ثاني عام ١٩٣٢ أناب والده في تولي عرش العراق في أثناء زيارة الأخير إلى لندن في ٥ حزيران ١٩٣٣ وفي ٨ أيلول من العام نفسه، أصبح ملكاً على العراق، توفي عام ١٩٣٩ في بغداد. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج ١، (دار الحكمة، لندن، ١٩٩٤)، ص ٢١.

(١٢) الملك فيصل: ثالث انجال الشريف حسين ولد في الحجاز عام ١٨٨٣ وتزوج عام ١٩٠٥ وأصبح نائباً عام ١٩١٣ في مجلس المبعوثات، قاد الجيش العربي عام ١٩١٦ الى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد العثمانيين، حضر مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ في باريس، أصبح ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠ ثم ملكاً على العراق عام ١٩٢١، للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٢١٥٧ / ٣١١، كتاب من وكيل رئيس الديوان الملكي إلى معالي رئيس الوزراء في ١٨ شباط ١٩٣١، وثيقة رقم (٧ و١١)، ص ٧–١١.

(١٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، إرادة ملكية صادرة في ٩ ايلول ١٩٣٣، وثيقة رقم (٨٥)، ص ١١٥.

(١٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، كتاب من رشيد عالي الكيلاني إلى جلالة الملك غازي في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣، وثيقة رقم (٧٤)، ص ٩٣.

(١٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، إرادة ملكية صادرة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، وثيقة رقم (٧٢)، ص ١٠١.

(١٦) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، منهاج وزارة جميل المدفعي في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، وثيقة رقم (٧١)، ص ٩٩.

(١٧) كان الخلاف بين نوري السعيد وزير الخارجية ورستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات، إذ اخذ كل منهما يسير الوزارة حسب ما يراه هو صحيحا. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، (مكتبة الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١)، ص ٢٢٦.

(١٨) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ – ١٩٧٤، ج ١، (منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د . ت)، ص ٢٤٧.

(١٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٨٨٣٠ / ٣٢٠٥٠، كتاب من وزير الداخلية إلى المتصرفين كافة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣، وثيقة رقم (٧١)، ص ١٠٥.

(٢٠) جريدة (الإخاء الوطني)، العددان (٥٠٤ و٥٠٥)، في ١٠ و١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢١) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٠٧)، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢٢) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥١٠)، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢٣) تم إنارة بغداد حسب الاتفاق مع شركة التنوير والقوة الكهربائية في عام ١٩٢٨، وكانت مدة الاتفاق (٥٠ عام)، أما سعر الوحدة الكهربائية فكانت (٢٨ فلسا) في الوقت الذي كان يباع في الدول المجاورة (٢٠ فلسا فقط)، ونتيجة لتردي الأحوال الاقتصادية خفض سعر الوحدة في عهد الوزارة الأخصائية، لكن هذا لم يعالج الموقف مما أدى إلى إثارة الموضوع في عهد الوزارة المدفعية. عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، مج ٣، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(٢٤) جريدة (الإخاء الوطني)، العددان (٥١٢ و٥١٣)، في ١٩ و٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢٥) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥١٦)، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢٦) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥١٧)، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣.

(٢٧) حنا بطاطو، العراق (الحزب الشيوعي)، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، (موسوعة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠)، ص ٨٢.

(٢٨) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٢٥)، في ٤ كانون الأول ١٩٣٣.

(٢٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٢٧/ ٣٢٠٥٠، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٧ كانون الأول ١٩٣٣، وثيقة رقم (٩)، ص ١٩.

(٣٠) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٩٣٩٧ / ٣٢٠٥٠، كتاب من سكرتير مجلس الوزراء إلى وزارة الداخلية والمالية والاقتصاد والمواصلات في ٩ كانون الأول ١٩٣٣، وثيقة رقم (٧١)، ص ١٠٥.

(٣١) عبد العزيز القصاب: ولد في بغداد ١٨٨٨، أكمل المدرسة الرشدية، في عام ١٩٠١، سافر الى اسطنبول لإكمال دراسة الطب إلا انه التحق بعد سنة واحدة بالمدرسة الشاهانية في آب ١٩٠٢ تخرج منها عام ١٩٠٥، عاد إلى بغداد وتولى الوظائف الحكومية في الإدارة العثمانية ثم عين قائمقام قضاء الهندية ثم قضاء عنه، وعين متصرف الموصل ثم متصرف لواء الكوت ولواء كربلاء، للمزيد من المعلومات ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام وعلماء العراق، ج ١، (المطبعة العربية، بغداد، ٢٠١١)، ص ٤٤٥.

(٣٢) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٩٣٩٧ / ٣٢٠٥٠، كتاب من وزير الداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء في ١٠ كانون الأول ١٩٣٣، وثيقة رقم (١)، ص ١.

(٣٣) فاز كل من جمال الدين المفتي وعزيز جلبي حمو القدو ونعمان جلبي الدباغ وعبد الله العمري ومجيد أفندي حجاوي، جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٣٦)، في ١٥ كانون الأول ١٩٣٣.

(٣٤) رستم حيدر: هو محمد بن رستم بن علي ولد في لبنان عام ١٨٨٩ ثم إنتقل إلى دمشق وأمل دراسته الاولية ثم إنتقل إلى الإستانة وأكمل دراسة الحقوق عام ١٩٠٩ وبعد قيام الحرب العالمية الاولى إلتحق بالجيش العثماني عام ١٩١٤ ثم الجيش العربي عام ١٩١٦، للمزيد من المعلومات ينظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٥ – ١٥.

(٣٥) محمد صالح القزاز: أول قائد عمالي في العراق ومؤسس الحركة النقابية العمالية، وعضو بارز في جمعية أصحاب الصنائع، والتي انتخب معتمداً لها، ومن المقربين للحزب الوطني العراقي، كان من ابرز منظمي إضراب ٥ تموز ١٩٣١، وبعد حل جمعية أصحاب الصنائع، ألف جمعية عمال الميكانيك والتي استمرت إلى نهاية عام ١٩٣٣، ونتيجة لدورها في مقاطعة شركة التنوير الكهربائية لمدة شهر، أدى إلى إغلاقها، واعتقل ونفي إلى عنه بسبب مناهضته لانقلاب بكر صدقي ١٩٣٦، للمزيد من المعلومات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، (شركة العارف للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣)، ص ٥٥٢.

(٣٦) محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام ١٩٢٢، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٥)، ص ٣١٣.

(٣٧) ياسين الهاشمي: هو ياسين بن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي، سكنت عائلته المناطق القريبة من كركوك قبل استقرارها في بغداد، ولد عام ١٨٨٤ في محلة البارودية والتي كان والده مختاراً فيها إذ أتم دراسته الإعدادية، وأرسل إلى استانبول لإكمال دراسته العسكرية، وتخرج منها عام ١٩٠٢، ثم أكمل دراسته في كلية الأركان عام ١٩٠٥، عاد إلى العراق وخدم بالجيش العثماني السادس المرابط في بغداد، وتدرج بالرتب العسكرية، إلى أن أصبح رئيس أركان الفيلق الثاني عشر في الموصل عام ١٩١٣، وانضم عام ١٩١٤ إلى جمعية العهد. لم يلتحق ياسين الهاشمي بالجيش العربي الا بعد دخوله دمشق في ا تشرين الأول ١٩١٨، إذ عين رئيس لأركان الحرب في دائرة الحاكم العسكري في سوريا، ثم رئيساً لديوان الشورى الحربي ومنح رتبة آمر لواء، للمزيد من المعلومات ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج ٨، (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩)، ص ١٢٨.

(٣٨) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٣٢)، في ٣ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٣٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٩٣٩٧ / ٣٢٠٥٠، كتاب من وزير الداخلية إلى رئاسة التفتيش الإداري في ٣ كانون الثاني ١٩٣٤، وثيقة رقم (١٠)، ص ١٠.

(٤٠) محمد زكي: ولد محمد زكي الملقب بالبصري أو المحامي عام ١٨٩٤ في قضاء أبي الخصيب (لواء البصرة) من أسرة متواضعة، وبعد ان تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مكان ولادته، توجه إلى بغداد ١٩١١ ليدرس في مدرسة الحقوق، لكنه لم يكمل الدراسة فيها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، والتحاقه بالجيش العثماني كضابط احتياط، اشترك في معركة سلمان بك ضد الانكليز، وقد أصيب بجرح بليغ نقل

على أثره إلى اسطنبول لأغراض العلاج وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاد إلى بغداد ومارس المحاماة ثم انتخب نائباً عن لواء البصرة بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٢٤ في المجلس التأسيسي ثم عضواً في مجلس النواب لعدة دورات، للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢، ط ١، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤)، ص ١١٨.

(٤١) نصت المادة (٩٠) من قانون العقوبات فرض غرامة مالية والإقامة الجبرية ووضعه تحت رقابة الشرطة في محل سكناه على كل من يتهم بإخلاله بالأمن العام أو بث الدعايات والإشاعات التي تؤدي إلى ذلك. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة الثانية عشر في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٤، ص ٤٥.

(٤٢) ضياء يونس: هو ضياء الدين بن يونس بن صالح افندي من وجهاء الموصل، ولد عام ١٨٩٥، ولقب بالحافظ لحفظه القرآن الكريم، وعين مدرساً في المدرسة الثانوية الدينية بالموصل ١٩٢٠ التحق بكلية الحقوق وحصل على شهادتها ١٩٢٥ وأصبح أحد أعضاء حزب الشعب، وعين كاتباً في مجلس الوزراء، ثم سكرتيراً في ١٦ تموز ١٩٢٥ لمجلس الأعيان، انتخب عضواً في المجلس النيابي بتاريخ ١٩ ايار ١٩٢٨ عن لواء الموصل، للمزيد من المعلومات ينظر: أحمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العراق، ط ١، (مطبعة الديوان، بغداد، ١٩٨٧)، ص ٨٠.

(٤٣) نصت المادة (٢٩) من قانون العقوبات على نفي كل شخص خارج محل سكناه في حالة تهديده للأمن وسلامة الدولة. جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٣٩)، في ١١ كانون الثاني ١٩٣٤؛ محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣١٤-٣١٥.

(٤٤) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٣٩)، في ١١ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٤٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٢٧ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء ١٦ كانون الثاني ١٩٣٤، وثيقة رقم (٢٠)، ص ٣٧.

(٤٦) بثت الوزارة المدفعية دعاية مفادها إن أقطاب الحزب يسعون إلى الحصول على المناصب الإدارية وتحقيق مصالحهم الشخصية، مما دفع عميد حزب الإخاء محمد باقر الحلي إلى تقديم استقالة فرع الحزب في لواء الحلة واقضيتها الشامية والهاشمية والهندية والنيل والمحاويل إلى حزب الإخاء الوطني في ٢ كانون ١٩٣٣ لكن بعد اتضاح الحقائق بدأ أنصار الحزب بسحب إستقالاتهم وتنظيم الفرع من جديد. للمزيد من المعلومات. ينظر: جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٥٦)، في ٢ شباط ١٩٣٤.

(٤٧) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، كتاب من جميل المدفعي إلى الملك غازي في ١٣ شباط ١٩٣٤، وثيقة رقم (٧٠)، ص ٩٨.

(٤٨) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، كتاب الملك غازي إلى رئيس الوزراء جميل المدفعي في ١٩ شباط ١٩٣٤، وثيقة رقم (٦٨)، ص ٩٦.

(٤٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، إدارة ملكية صادرة في ٢١ شباط ١٩٣٤، وثيقة رقم (٦٧)، ص ٩٤.

(٥٠) إن سبب الإهتمام بمشروع الغراف هو احتواءه على (٥٥٠٠) ميل مربع من الأراضي الزراعية وارتفاع نسبة السكان هناك مما يوفر أيدي عاملة جيدة، فضلا عن ضيق الحالة الاقتصادية سوف يؤدي إلى هجرتهم مما يسبب مشاكل للدولة وأن هذه المنطقة تدفع مما يقارب من ١٠٠ الف دينار كضرائب للدولة. للمزيد من المعلومات، ينظر: جريد (الإخاء الوطني)، العدد (٥٨٦)، في ٨ آذار ١٩٣٤.

(٥١) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٢٩ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٤ آذار ١٩٣٤، وثيقة رقم (٣٥)، ص ٦٤.

(٥٢) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٥٨٤)، في ١٩ آذار ١٩٣٤.

(٥٣) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٦٠١)، في ١ نيسان ١٩٣٤.

(٥٤) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٧٢٨)، في ١٥ آب ١٩٣٤.

(٥٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٣٢ / ٣٢٠٥٠، كتاب من سكرتير مجلس الوزراء إلى كافة الوزراء في ٢٦ آب ١٩٣٤، وثيقة رقم (٢)، ص ٢.

(٥٦) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، إدارة ملكية صادرة في ٢٧ آب ١٩٣٤، وثيقة رقم (٢٦)، ص ٨٠.

(٥٧) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٧٤١) في ٣٠ آب ١٩٣٤؛ جريدة (الأهالي)، العدد (٤٨١)، في ٣١ آب ١٩٣٤.

(٥٨) نوري السعيد: ولد عام ١٨٨٨ في بغداد تلقى تعليمه في اسطنبول وخدم في جبهة البلقان واحد مؤسسي جمعية العهد عام ١٩١٣ التحق بالجيش العربي عام ١٩١٦ عاد الى بغداد ١٩٢٠ فأصبح رئيس أركان الجيش واشغل معه منصب مدير الشرطة العام من (تشرين الاول ١٩٢١ – تشرين الثاني ١٩٢٢) للمزيد من المعلومات ينظر: د. ك. و، سجل الوثائق البريطانية، ملفة رقم ٤١٤، ملحوظات الرئيس اس. سي. جي بيركلي عن العشائر والشيوخ منطقة الشطرة والشخصيات العراقية الى وزارة المستعمرات في ١ حزيران ١٩٣١، وثيقة رقم (١١١)، ص ١٣١.

(٥٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، سنة ١٩٨٨)، ص ٣١.

(٦٠) كان علي جودة الأيوبي احد أعضاء اللجنة العليا للحزب الإخاء الوطني، لكنه ترك الحزب بعد أن تولى رئاسة الديوان الملكي في ٢٢ آذار ١٩٣٣. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢– ١٩٣٧، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣١٣.

(٦١) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٣٥ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٤ أيلول ١٩٣٤، وثيقة رقم (٣٤)، ص ٦٧.

(٦٢) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٠٣٠/ ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٦ أيلول ١٩٣٤، وثيقة رقم (١٧)، ص ٢٤.

(٦٣) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٧٥٠)، في ١٠ أيلول ١٩٣٤.

(٦٤) سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامين ١٩٢٢-١٩٣٦، ج ٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٦٨.

(٦٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٣٥ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١١ أيلول ١٩٣٤، وثيقة رقم (٢٠)، ص ٤٠.

(٦٦) عبد الواحد الحاج سكر: هو عبد الواحد الحاج سكر الفرعون رئيس عشيرة أل فتلة بالجعارة (الحيرة)، ولد عام ١٨٩٢ لعب دوراً في معركة الشعيبة عام ١٩١٥، إلى جانب دوره في ثورة العشرين، وانتخب عضواً في المجلس التأسيسي عن لواء الديوانية عام ١٩٢٤ ثم نائب عن اللواء نفسه عام ١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٧، للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري، أعلام الوطنية والقومية العربية، ط ١، (دار الحكمة، لندن، ١٩٩٩)، ص ٣٠٠.

(٦٧) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٧٦٣) في ٢٥ أيلول ١٩٣٤.

(٦٨) منح كل من: (علي جودة الأيوبي ونوري السعيد وجميل المدفعي وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وناجي السويدي) وسام الرافدين. د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٤٣٥ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ٦ تشرين الأول ١٩٣٤، وثيقة رقم (٢١)، ص ٤٣.

(٦٩) كان من الإجراءات التي اتخذها الأيوبي في الانتخابات وضع مرشحين من المدن في المناطق القبلية إضافة إلى ممارسة التزوير والضغوطات لصالح الحكومة. محسن أبو طبيخ، مبادئ ورجال، (مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨)، ص ١٠٥.

(٧٠) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٨٢٨)، في ٧ كانون الأول ١٩٣٤؛ قيس جواد الغريري، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٧١) جريدة (الإخاء الوطني)، العدد (٨٢٩)، في ٩ كانون الأول ١٩٣٤.

(٧٢) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف الاجتماعي ١٩٣٢-١٩٦٨، (مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٠)، ص ٨٤.

(٧٣) علي جودة الأيوبي، ذكريات علي جودة (١٩٠-١٩٥٨)، ط ١، (مطابع الوفاء، بيروت، ١٩٦٧)، ص ٢٢٢.

(٧٤) حكمت سليمان: هو حكمت سليمان بن فائق بن طالب من أصل تركي (كولمندي) ولد في بغداد عام ١٨٨٩ وتخرج من الإعدادية الملكية عام ١٩٠٧ والمدرسة الملكية الشاهانية عام ١٩١١ وشارك في حرب البلقان عاد الى بغداد وعين قائمقام مركز بغداد عام ١٩١٤ ومدير لمعارف ١٩١٥ وخدم في الجيش العثماني على الجبهة الالمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد عودته الى بغداد عين

مدير للبريد عام ١٩٢٢، ثم مدير للبريد والبرق عام ١٩٢٣، للمزيد من المعلومات ينظر: دائرة التقاعد الوطنية، اضبارة حكمت سليمان، رقم ٣١/٥٠٥١، بطاقة تقاعد حكمت سليمان نضمت في ١٦ اب ١٩٣٧، ص ٢٢.

(٧٥) محسن ابو طبيخ: ولد عام ١٨٧٦ في ناحية غماس التابعة للواء الديوانية تولى زعامة عشيرته وهو في السادسة والعشرين من عمره بعد وفاة والده لعب دوراً في معارك الشعيبة عام ١٩١٥ واحد اعضاء الوفد المفاوض مع الجانب البريطاني في ٢٩ كانون الأول ١٩١٨ لعب دوراً في ثورة العشرين، وعين عضواً في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ثم المجلس النيابي لعدة دورات ابتداءً من عام ١٩٢٥، للمزيد من المعلومات ينظر: علي صالح الكعبي نواب الوية الحلة والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨)، ط ١، (دار الينابيع، السويد، ٢٠١١)، ص ١١٨.

(٧٦) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر (العهد الملكي)، ترجمة: نعمان احمد، ط ١، (المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٦)، ص ٩١.

(٧٧) حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠)، ص ٤٤-٤٥.

(٧٨) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٢١٤٥ / ٣١١، محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي العاشر، الجلسة المشتركة ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤، وثيقة رقم (١٢)، ص ٢.

(٧٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٢١٤٥ / ٣١١، محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي العاشر، الجلسة الثانية في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥، وثيقة رقم (٣)، ص ٨.

(٨٠) أيد مداخلة الهاشمي كل من الإخائيين محمد زكي البصري ومحمد رضا الشبيبي وجمال المفتي. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة الثانية في ٣ كانون الثاني ١٩٣٥، ص ٧-١٥.

(٨١) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ٢١٤٥ / ٣١١، محاضر جلسات مجلس الأعيان الاجتماع الاعتيادي العشر، الجلسة الثالثة في ٧ كانون الثاني ١٩٣٥، وثيقة رقم (٤)، ص ٢٣.

(٨٢) علوان الياسري: هو السيد علوان بن السيد عباس بن السيد نعمة بن السيد إدريس آل ياسر يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب (ﷺ)، ولد في غماس ١٨٦٩، شارك في معركة الشعيبة ١٩١٥، فضلا عن مشاركته في ثورة العشرين، أصبح عضوا في مجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، وعين عضوا في مجلس الأعيان ١٩٢٥، للمزيد من المعلومات. ينظر: علي صالح الكعبي، شخصيات عراقية ط ١، (دار الينابيع، السويد، ٢٠١١)، ص ١٢٠-١٢١.

(٨٣) محمد حسين كاشف الغطاء: ولد في النجف عام ١٨٧٦ من أسرة علمية أدبية دينية ومن كبار المجتهدين هناك ونظراً لمكانته بين أفراد مجتمعه فان مشورته السياسية والدينية والاقتصادية ملزمة للجميع هناك، شارك في معركة الكوت، والمدائن، لكنه فضل عدم المشاركة في ثورة النجف ١٩١٨ وثورة العشرين وذلك لاعتبارات سياسية، منها عدم نضج فكرة الثورة وفقدان التكافؤ للمزيد من المعلومات ينظر:

محمد جاسم الساعدي، كاشف الغطاء إمام الوحدة والإصلاح، ط ١، (المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ٢٠٠٧)، ص ٩٥–٩٦.

(٨٤) خالد التميمي، محمد جعفر أبو التمن دراسة في الزعامة السياسية، (د. ن، بغداد، ٢٠١١)، ص ٣٥٢.

(٨٥) عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٨٦) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط ١، (الدار العربية للعلوم، بيروت، سنة ٢٠٠٦)، ص ١٣٠.

(٨٧) جريدة العراق، العدد (٣٧٠٢)، في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٨٨) حضر الاحتفال كل من: رشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي البصري وجمال المفتي. حازم المفتي، المصدر السابق، ٤٤–٤٥.

(٨٩) د. ك. و، سجل الوثائق البريطانية، ملفة رقم (٢٤٤)، تقرير من السفير البريطاني في العراق إلى وزارة الخارجية في ٢٦ تموز ١٩٣٥، وثيقة رقم (١)، ص ١٢.

(٩٠) رايح العطية: ولد في قضاء الشامية التابع للواء الديوانية عام ١٨٩٠، أصبح رئيس قبيلة الحميدات بعد وفاة والده، لعب دورا بارزا في ثورة العشرين، انتخب نائبا في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، وأصبح عضوا في مجلس النواب للدورة الانتخابية الرابعة في عام ١٩٣٣، والخامسة في عام ١٩٣٤، والسابعة في عام ١٩٣٧، والتاسعة في عام ١٩٣٩، والعاشرة في عام ١٩٤٣، وعضوا في مجلس الأعيان ١٩٥٤. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الكريم حسان، الملكية في العراق من ثورة العشرين حتى انقلاب ١٩٥٨، ط ١، (الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨)، ص ١٠٠–١٠١.

(٩١) عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق، ص ٢٩؛ محمد جاسم الساعدي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٩٢) محمد عويد محسن الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨، (مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧)، ص ٦٤؛ قيس جواد الغريري، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٩٣) سليم الحسني، رؤساء العراق (١٩٢٠–١٩٥٨) دراسة في اتجاهات الحكم، ط ١، (دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، سنة ١٩٩٢)، ص ٢٥٩؛ حازم المفتي المصدر السابق، ص ٥١.

(٩٤) بكر صدقي: ولد في بغداد عام ١٨٨٥، وتلقى تعليمه الأولى فيها، ثم التحق بمدرسة اركان الحرب في استانبول، وشارك الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، ثم التحق بالجيش العربي في سوريا، وانتقل إلى الجيش العراقي ١٩٢١، حيث تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة فريق، وقام بأول انقلاب عسكري في العراق المعاصر بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٥٤٩.

(٩٥) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٩٦) د. ك. و.، سجل الوثائق البريطانية، ملفة رقم ١٩٧/ ٣١١، كتاب من الملك غازي إلى علي جودة الأيوبي في ٢٣ شباط ١٩٣٥، وثيقة رقم (٤٩)، ص ٦٩.

(٩٧) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (١٩٣٣-١٩٣٩)، (مطبعة سومر، بغداد، سنة ١٩٨٧)، ص ٩٦-٩٧.

(٩٨) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٥٧-٥٨؛ ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

(٩٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ١٣٢ / ٣٢٠٥٠، إدارة ملكية صادرة في ٤ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (١٢)، ص ١٢.

(١٠٠) خيري العمري، يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي، (منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨)، ص ٦٥.

(١٠١) نجدت فنحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، (منشورات مركزات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٦٨)، ص ١١٤.

(١٠٢) خالد عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، ط ١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(١٠٣) جريدة (الطريق)، العدد (٥٩٣)، في ١١ آذار ١٩٣٥؛ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(١٠٤) جريدة البيان: جريدة سياسية يومية لصاحبها حكمت سليمان صدر العدد الأول في ١٢ آذار ١٩٣٥. مليح إبراهيم صالح شكر، تاريخ لصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢-١٩٦٧، ط ١، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠)، ص ٩٩.

(١٠٥) د. ك. و.، ملفات البلاط الوطني، ملفة رقم ٤٤١ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١١ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (١٢)، ص ٥٠.

(١٠٦) احتوى المرسوم على خمس مواد، أعطيت وزير الداخلية صلاحية بعد موافقة مجلس الوزراء فرض الإقامة الجبرية على أي شخص في منطقة سكناه أو في منطقة أخرى مع مراقبة الشرطة له، إذا أثار الخواطر ضد الدولة أو العداء بين السكان وأخل بالأمن العام. د. ك. و.، ملفات البلاط الوطني، ملفة رقم ٤٤١ / ٣١١، مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٢ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (١٢)، ص ٥٠-٥٣.

(١٠٧) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، (مطبعة سومر، بغداد، ١٩٨٧)، ص ٩٦.

(١٠٨) شعلان العطية: رئيس آل شبانة إحدى عشائر الاقرع في ناحية الدغارة، كان أحد زعماء ثورة العشرين، وقد سجن من قبل السلطات البريطانية في الديوانية، انتخب نائبا من لواء الديوانية عام ١٩٣٣، تمرد على الحكومة في آذار ١٩٣٥ وأيار ١٩٣٦، وحكم عليه بالإعدام، وخفف إلى الإبعاد إلى الرمادي وعنه، ورجع إلى دياره بعد العفو في تشرين الثاني ١٩٣٦، توفي في آذار ١٩٤٩. مير بصري، أعلام الوطنية القومية العربية، ص ٣٢٤.

(١٠٩) د. ك. و.، ملفات البلاط الوطني، ملفة رقم ١١١٥، ٣١١، كتاب من متصرف لواء الديوانية إلى وزارة الداخلية في ١٤ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (٦٨)، ص ١٨٩.

(١١٠) كامل محسن ابي طبيخ: هو كامل بن محسن بن السيد حسن بن السيد علي بن السيد إدريس الملقب ابو طبيخ، ولد في ناحية غماس سنة ١٩٠٥، وكان من الموالين للإخائيين وقد لعب دورا في التمرد العشائري ضد الوزارات الأيوبية والمدفعية الثالثة، تولى عمادة أسرته عام ١٩٦٤، وتوفي عام ١٩٩٠. علي صالح الكعبي، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك (الناصرية) في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي، ص ١١٩.

(١١١) حسين المكوطر: هو السيد حسين بن السيد موسى المكوطر، يرجع نسبه إلى الإمام الحسين ﷺ، ولد عام ١٨٨٠ في منطقة السدرة في الشنافية بلواء الديوانية، رشحه الملك فيصل لعضوية المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، وفاز بانتخابات لواء الديوانية لدورتين انتخابيتين، الدورة الثانية عام ١٩٢٨، والدورة الثامنة في كانون الأول عام ١٩٣٧، وتوفي عام ١٩٤١. علي صالح الكعبي، شخصيات عراقية، ص ٤٧.

(١١٢) د. ك. و.، ملفات البلاط الوطني، ملفة رقم ١١١٥، ٣١١، كتاب من متصرفية لواء الديوانية إلى وزير الداخلية في ١٤ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (٦٣)، ص ١٧٠-١٧١.

(١١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣، ط ٧، (الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨)، ص ١٣٩؛ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(١١٤) خالد عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١٣٠؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١١٥) طه الهاشمي: ولد في بغداد ودرس في مدارسها ثم التحق بالمدرسة الحربية في اسطنبول وحصل على شهادة الاركان عام ١٩٠٩، ولحق بالفيلق الثامن في سوريا عام ١٩١٠ شارك في حرب البلقان عام ١٩١٢، وانتمى الى جمعية العهد السرية عام ١٩١٣، عاد الى بغداد بعد سقوط دمشق عام ١٩٢٠ على يد الفرنسيين وعين رئيس لأركان الجيش عام ١٩٢٣، للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ٣، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٧٨٨.

(١١٦) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: زينة جابر إدريس، ط ١، (الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٣٠؛ خيري العمري، يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي، ص ٦٥.

(١١٧) د. ك. و.، ملفات البلاط الوطني، ملفة رقم ١٩٧ / ٣١١، كتاب من جميل المدفعي إلى الملك غازي في ١٥ آذار ١٩٣٥، وثيقة رقم (٤٥)، ص ٦٤.